الولايات المتحدة الأمريكية من 'تقديس الحريات' إلى 'دولة الجنرالات' 1-2

05-3-2004

إن "عسكرة الإدارة الأمريكية" وما يحمله من دلالات على إعلاء قيمة "الأمني" على "القانوني"، لم يكن وليد أحداث سبتمبر والحرب على أفغانستان والعراق، وإنما كان حاضرا في عقل النخب السياسية التي تعاقبت على حكم الولايات المتحدة منذ نشأتها ، غير أنها لم تكن من الوضوح و الصراحة بمثل ما بدت عليه في الفترة الأخيرة ، إذ كان ممارسة هذه العسكرة في غالبيتها

بقلم محمود سلطان

على الرغم من أن صحيفة الأحوال الجنائية لواشنطن كانت مثخنة بالانتهاكات التي يصعب على الذاكرة الإنسانية أحالتها إلى التجاهل أو النسيان إلا أنها ظلت محتفظة لنفسها داخل هذه الذاكرة بحصة من "الهيئة الجميلة" ، التي يأمل الحالمون بـ"الحرية" استنشاق عبيرها! حتى باتت مقار سفاراتها و قنصلياتها في عواصم العالم ، مكتظة - و بشكل يومي - بالمئات من الراغبين في الهجرة إليها، فيما باتت في الوقت نفسه - رغم مواقفها المناوئة لقضايا العالم العربي - في المخيال الجمعي العربي و كذلك في ضمائر النخبة المثقفة، "الأنموذج السياسي" الذي يتوقون إلى أن يحتذي حذوه العالمان : العربي و الإسلامي. فيما عزز هذا الشعور تداعيات أحداث كبيرة وقعت في ثمانينيات القرن الماضي مثل هزيمة الاتحاد السوفيتي عسكريا في أفغانستان، و سياسيا بالسقوط الكبير للخيار الماركسي، في كل بلدان المعسكر الاشتراكي، ثم سقوط جدار برلين عام 1989 ..

لم يهيئ ذلك كله مناخا حاضنا لمزيد من الاغترار بالأنموذج الأمريكي في العالم العربي وحسب، وإنما حمل المثقفين الأمريكيين أنفسهم على الاعتقاد ، بان التاريخ قد انتهى أو أنه قد وصل إلى مستقره الأخير، ولذا لم يكن مستغربا أن يصدر فوكوياما كتابه "نهاية التاريخ" ، في عام 1992 أي بعد سقوط جدار برلين بثلاث سنوات . حيث اعتبر فوكوياما ، الحادث الأخير دلالة على الانتصار النهائي للأنموذج الديمقراطي الليبرالي على النظام التوتاليتاري الشيوعي ، و كاد هذا الانتصار المزعوم أن يصبح "مسلمة سياسية" ، يرفع لها الجميع "الراية البيضاء" . بيد أن أربعة تجارب مرت بها "الديمقراطية الأمريكية" ، اعتبرت اختبارات حقيقية لمدى ثبات أو هشاشة تلك الديمقراطية : فبعد الحرب العالمية الأولى وفي خضم مرحلة الصراع الاجتماعي التي شهدت العديد من التفجيرات (ومنها تفجير منزل المحامي العام)، شنت الحكومة عدداً من الحملات الضخمة التي ألقت فيها القبض على الآلاف من المشتبه في كونهم شيوعيين وفوضويين دون اعتبار لسلامة الإجراءات اللازمة. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية احتجز أكثر من 110 ألف شخص في مخيمات الاحتجاز، لا لشيء سوى أنهم ينحدرون من أصل ياباني. وفي أثناء الحرب الباردة وقعت أعداد لا حصر لها ضحية "للفزع الأحمر"، ففقدوا وظائفهم وتعرضوا للمهانة علناً، حتى إن بعضهم أودع السجن

للاشتباه في أنهم على صلة بالحزب الشيوعي أو لكونهم على صلة فعلية به. غير أن التجربة الأعنف التي جاءت عقب الهجوم على برجي التجارة العالمي و مقر البنتاجون في 11 سبتمبر عام 2001 من جهة ، و العدوان الأمريكي على العراق في مارس الماضي من جهة أخرى ، إذ كشفت عن مفاجئات كانت بلا شك صادمة لمشاعر أولئك الذين اعتادوا على رفع قبعاتهم إجلالا للتجربة الديمقراطية الأمريكية ، و انزلوها على مدى نصف قرن ، منزلة التقديس و"الحق" الذي يحق له الإتباع ، لا سيما من الأجيال الجديدة التي تلمست الوعي بالأحداث في العقود الخمسة الأخيرة من القرن الماضي . ففي حين كان سائدا أن الأحكام العرفية و قوانين الطوارئ ، والمحاكم العسكرية ، هي من سمات الديكتاتوريات المتخلفة في العالم الثالث ، وأنه من الصعب على الدول المتحضرة استدعاء أي من تلك الآليات القمعية ، مهما تعرضت من أزمات أمنية ، على أساس أن تطورها الطبيعي و تقدمها السياسي و الاجتماعي و التقني ، قد حال وبشكل نهائي ، دون تعريض "حقوق الإنسان" على أراضيها لأية انتهاكات . فإن الولايات المتحدة الأمريكية ـ عقب أحداث سبتمبر و أثناء عدوانها على العراق ـ كانت تعيش حالة "ردة حضارية" تخلت خلالها عن ارتداء مسوح "دولة القانون" ، لتظهر في هيئة "الدولة البوليسية" أو "دولة الجنرالات" التي شابهت ، في تجلياتها القمعية ، ما كان الناس يتهكمون به على دول العالم الثالث ، لا سيما تلك التي ظلت بمنأى عن "الأمركة" أو "الأوربة" السياسية و الاقتصادية على وجه الإجمال. إذ صادقت السلطات التشريعية على مشروع قانون يعطي للرئيس بوش الحق في تشكيل "محاكم عسكرية" ، وهي "محاكم استثنائية" سيئة السمعة ، يستدعي ذكرها استحضار عالم آخر غير الولايات المتحدة الأمريكية.. فضلا عن القوانين التي أعطت الحق لمكتب التحقيقات الفيدرالي في مراقبة الاجتماعات السياسية والتجمعات الدينية ومنتديات المناقشة عبر الانترنت، و لم يفرض القانون على المكتب أية قيود كما كان الحال في السابق، مثل وجوب الحصول على مذكرة من قاض تسمح لهم بدخول مسجد أو احتفال ديني أو اجتماع سياسي أو بفرض تنصت هاتفي أو معلوماتي على شخص ما.

.وانطلاقا من هذه الصلاحيات يخضع المواطنون الأمريكييون اليوم للرقابة التليفونية والبريدية بأسلوب انتقائي حينا، وعشوائيا في أحيان أخرى وبدون إذن قضائي، وتمتد الرقابة إلى اجتماعات الجماعات السياسية والدينية والاحتفالات الجماهيرية، وقد تعددت صور الاختراق الأمنية حاليا لكافة الجماعات اليسارية والدينية في الولايات المتحدة. و أبيحت عمليات الاعتقال التعسفي وبقيت ملفات المعتقلين مغلقة وفرض الصمت على المحامين، وأصبح التعذيب النفسي والجسدي مشروعاً، وأخضعت إدارة الهجرة والجنسية الزائرين من دول معينة و معظمهم من العرب و المسلمين لإجراءات أمن أكثر صرامة، و لا تخلو من التحقير و الإهانة ،من بينها اخذ بصمات أصابعهم والتقاط صور فوتوغرافية لهم عند نقاط الدخول الحدودية وحدد الكونغرس الأمريكي عام 2005 لإنجاز أكبر مشروع أمني يسمح بتعقب 35 مليون زائر يقصدون الولايات المتحدة سنويا، فضلا عما أفرزته من رغبة أمريكية حميمة لتأصيل مبدأ "البلطجة السياسية" و "أخواتها العسكرية" التي تمارسها الإدارة الأمريكية ، و لو بشكل "عرفي" خارج الأطر القانونية المعترف بها دوليا ، و الذي تجلى في عدم اعتراف واشنطن بالمرة بسمو القانون

الدولي على القانون الأمريكي، و عدم اعترافها بوجوب تطبيق نصوصه على المواطنين الأمريكيين فيما وراء البحار إلى حد يجعلنا نتصور أن الولايات المتحدة - كإسرائيل- دولة فوق القانون الدولي(لاحظ في هذا السياق سطوها على التقرير العراقي حول أسلحة الدمار الشامل ، و الذي قدمته بغداد للأمم المتحدة ، و تنصت الـ CIA على ست بعثات أوربية في مبنى المجلس الوزاري للاتحاد الأوربي ، و ذلك على خلفية الأزمة العراقية ، و كذلك تنصتها على مكالمات بلدان أعضاء في مجلس الأمن لرصد مواقفها عشية العدوان الأمريكي على العراق، و في الإطار نفسه فهي تطالب دائماً بامتيازات فوق نصوص القانون الدولي ، وبتجاوزات حتى عن ميثاق الأمم المتحدة، وقضايا التدخل الإنساني المزعوم في شئون الدول الأخرى التي تصل إلى حد الجهر بسياسة استخدام كل الوسائل، بما فيها العسكرية، لإسقاط نظم حاكمة كالغزو العسكري الأمريكي البريطاني للعراق. ما حمل زعيم الأغلبية بالكونجرس و الديمقراطي "توم داشل" على وصف الرئيس الأمريكي بـ"الديكتاتور"، وقال داشل الذي يمثل ولاية ساوث داكوتا في الكونغرس أنه "لا يريد أن يمنح الرئيس الأمريكي أو أي رئيس أميركي صلاحيات ديكتاتورية، وهو ما يعني تنازلا عما وصفه بالقيم التي أرساها السابقون".

والجدير بالذكر هنا أن "عسكرة الإدارة الأمريكية" و ما يحمله من دلالات على إعلاء قيمة "الأمني" على "القانوني" ، لم يكن وليد أحداث سبتمبر و الحرب على أفغانستان والعراق، وإنما كان حاضرا في عقل النخب السياسية التي تعاقبت على حكم الولايات المتحدة منذ نشأتها ، غير أنها لم تكن من الوضوح و الصراحة بمثل ما بدت عليه في الفترة الأخيرة ، إذ كان ممارسة هذه العسكرة في غالبيتها خارج الولايات المتحدة و التي بلغت نحو 240 تدخلا عسكريا خارج أراضيها منذ عام 1798. أي أن العسكرة و ما يترتب عليها من "مضايقات أمنية" كانت تمس حريات الآخرين فيما كان الشعب الأمريكي بمنأى عن مثل هذه الانتهاكات .

غير أن ثمة إجراءات "غريبة" اتخذت منذ التسعينيات ، أولت اهتماما مبالغا فيه بجنرالات الجيش و الأجهزة الأمنية ، أشارت النتائج التي أخضعتها للتحليل ، إلى أن تلك العسكرة لم يسلم منها الشعب الأمريكي ، و أنه ربما يكتوي بنارها إذا ما فقد ثقته في قدرة مؤسساته المدنية و نظامه القانوني على حمايته ، إذ كان من المثير للاستغراب أن يتجه الزعماء الأمريكيون ـ بعد انتهاء الحرب الباردة ـ أكثر فأكثر نحو حل المشاكل السياسية و الاقتصادية حلا "عسكريا ـ أمنيا" ، و ظهر هذا الاتجاه قبل وقت طويل من أحداث 11 سبتمبر 2001 و لكنه كان تحولا غير ملحوظ و يهدف إلى ملء الفراغ الناتج عن تردد قيادات البيت الأبيض و الخارجية الأمريكية و عدم اهتمام الكونجرس و لقد لاحظت الصحفية الأمريكية "دانا بريست" في كتابها The mission أو المهمة أن الكونجرس منذ التسعينيات قلص الميزانية المخصصة للمهام السياسية و ضاعف الميزانية المخصصة للشئون العسكرية و الأمنية وتذكر المؤلفة مثلا على الفرق الشاسع فى المستوى بين السياسيين والعسكريين في الحكومة الأمريكية حاليا بما حدث في أحد فنادق البحرين منذ عامين حيث عقد مؤتمر شارك فيه العديد من السفراء الأمريكيين فى المنطقة حيث كانوا يتواجدون في بهو الفندق ولكل منهم غرفة صغيرة في حين كان الجنرال انتونى زينى القائد السابق للقيادة المركزية الأمريكية يحتل جناحا كبيرا في نفس الفندق ومعه

عدد من القيادات الذين شغلوا عدة طوابق ودفعوا فاتورة حساب بلغت 450 ألف دولار.. وتقول المؤلفة أن هذا المثل يوضح انتقال السياسة الأمريكية من أيدي المدنيين إلى العسكريين.

و تأكيدا على ملاحظة المؤلفة على تزايد الدور"العسكري ـ الأمني" في السياسة الأمريكية ، فإن وزارة الخارجية الأمريكية يتولاها جنرال سابق بالجيش " كولن باول " و ليس سياسيا او موظفا مدنيا من الحزب الجمهوري الحاكم ، و هي تحولات قد تقرب "واشنطن" بمضي الوقت إلى الإقتداء بطرائق الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث و لاسيما الانقلابية منها التي تتعهد دائما بعسكرة مؤسساتها المدنية بتولي ضباط الجيش حقائب وزارية سياسية أو ديبلوماسية ! فيما تلقي هذه التحولات بظلالها الكئيبة على رؤية الولايات المتحدة للصورة التي ينبغي ان تكون عليها الدول التي تعتبرها "مارقة" أو صديقة. ولقد أفصح عن ذلك اثنان من كبار المفكرين اليهود من الذين شاركوا - كما قالت صحيفة هآرتس الإسرائيلية - في إعداد مشروع الحرب على العراق، وهما " بيل كيستول" و "تشالرز كراوتهايمر إذ يقول الأول " جاءت الحرب على العراق من خلال إدراك أمريكي بأن على الولايات المتحدة أن تبادر إلى تصميم عالم على صورتها قبل أن يصممها العالم على صورته " فيما يقول الثاني: " إن الاستراتيجية الوحيدة لدى الولايات المتحدة لتطبيق سياسة ديمقرطة الدول العربية هي استراتيجية الحرب الوقائية لا المصالحة و الردع و يعتبر أن الانتصار الأمريكي فيها سيبلور وجه الشرق الأوسط للأعوام الـ 25 القادمة"..وقد جاءت تجليات هذا التحول من خلال الصيغة الأمريكية ـ التي وضعت في بداية الأمر ـ لنظام الحكم في العراق بعد الحرب ، إذ تبنت الصيغة "حكومة عسكرية" و ليست مدنية ، تتكون من 23 وزارة تسند حقائبها لجنرالات بالجيش الأمريكي ، يرأسها الجنرال الأمريكي السابق "جيه جارنر"!! .

للعودة للأعلى